

# وزارة التخطيط تعلن تخصيص 1.7 مليار جنيه استثمارات لمبادرة حياة كريمة

أعلنت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، عن الملامح الأساسية للخطة الاستثمارية الموجهة لمبادرة "حياة كريمة" عام 19/2020، حيث أشارت "السعيد"، إلى أنه من المقرر تخصيص استثمارات بقيمة 1.66 مليار جنيه، لتنفيذ 316 مشروعاً، تستفيد منها 143 قرية في 11 محافظة تتضمن محافظات أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان، المنيا، البحيرة، الوادي الجديد، مطروح، القليوبية، الدقهلية وذلك في إطار الجهود المبذولة لتحسين جودة حياة المواطنين والتخفيف من حدة الفقر في القرى الأكثر احتياجاً، ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة".

وأضافت "السعيد"، في بيان صحفي، اليوم الجمعة، أن أبرز القطاعات المقرر توجيه استثمارات لها، تتمثل في قطاع الصحة بقيمة 572.5 مليون جنيه، لإنشاء وتطوير 40 وحدة صحية طبقاً للنموذج النمطي للتأمين الصحي الشامل، وقطاع الصرف الصحي بنحو 392 مليون جنيه، لتوصيل الخدمة لحوالي 35 قرية في 6 محافظات تتمثل في محافظات أسيوط، أسوان، البحيرة، الوادي الجديد، سوهاج، مطروح، موضحة أنه بذلك يصل عدد القرى المخدومة إلى 80 قرية بنهاية 20/2021، حيث ترتفع نسبة التغطية إلى 56%، مقارنة بـ 9% حالياً.

وتابعت هالة السعيد، أنه سيتم توجيه 178 مليون جنيه لتوفير خدمات الكهرباء والإنارة، من خلال تركيب أكثر من 1700 عمود كهرباء، بالإضافة إلى مد كابلات أرضية وتركيب محولات وأدوات كهربائية متنوعة، فضلاً عن تخصيص 174 مليون جنيه لقطاع الطرق والنقل، لرصف 60 طريق بأطوال 102 كيلو متر.

وأشارت وزيرة التخطيط، إلى أنه سيتم تخصيص 156 مليون جنيه، لتطوير خدمات التعليم في قرى " حياة كريمة"، من خلال إنشاء وتطوير 312 فصل، في 22 مدرسة، تستوعب 12.5 ألف طالب، بالإضافة إلى توجيه 112 مليون جنيه، لتوفير خدمات مياه الشرب، من خلال إضافة 76 كم لشبكات المياه، وحفر 16 بئر جوفى، وإنشاء محطة مركزية لتنقية المياه.

ولفتت إلى أنه سيتم توجيه 75 مليون جنيه لتطوير خدمات الري وتحسين البيئة والشباب والرياضة، من خلال إنشاء وتطوير 10 مراكز شباب، وإنشاء وتجهيز 7 وحدات بيطرية، في إطار الاهتمام بمكون التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل.

وأكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أن الوزارة اتبعت المنهج التشاركي في تحديد الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر احتياجاً، بالتنسيق مع وزارتي التنمية المحلية والتضامن الاجتماعي، وذلك من خلال انعقاد اجتماعات متعددة بلغت الـ 20 اجتماع مع الوزارات والمحافظات المعنية.

وأضافت هالة السعيد، أنه تم إعداد استمارة موحدة لتجميع البيانات من المحافظات تتضمن البيانات الأساسية، وذلك فيما يخص المنهجية المتبعة في تحديد الاحتياجات التنموية، حيث تؤكد تلك البيانات الجدوى التنموية لتنفيذ المشروعات، إضافة إلى تصميم بطاقة احتياجات تنموية لكل قرية تتضمن البيانات الأساسية ومؤشرات الفجوات التنموية، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والخطة الاستثمارية المدرجة لعام 19/2020، بالإضافة إلى الاستفادة من نتائج الرصد الميداني الذي قامت به وزارة التضامن الاجتماعي لتحديد مدى أولوية المشروعات المقترحة.